



الإمامة العامة لهيئة الرقابة الشرعية ميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،،،

فتوى رقم 2013/3: منتج المرابحة للأمر بالشراء

قامت هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة كافة التفاصيل للمنتج المذكور أعلاه، وأصدرت الفتوى الشرعية التالية:

أولاً: التكييف الشرعي:

المنتج مبني على مبدأ المرابحة للأمر بالشراء، ويمكن عن طريقه شراء وبيع العديد من أنواع السلع بما فيها على سبيل المثال لا الحصر مرابحة المركبات، البضائع، الأدوات المنزلية، البيوت، الأراضي الخ (بشرط ألا تكون السلع محرمة، يراجع فتوى رقم 2013/1 الخاصة بقائمة الممنوعات)،

ثانياً: آلية التنفيذ والمستندات ذات الصلة:

1- تقديم الطلب وعرض الأسعار

يتقدم العميل إلى ميسرة بطلب تمويل عن طريق المرابحة، ويقدم عرض أسعار موجه إلى ميسرة يشمل كافة التفاصيل الدقيقة للسلعة المراد بيعها والتي تشمل السعر، الصنف، المواصفات، تاريخ التسليم، تاريخ الصلاحية الخ...

2- الوعد بالشراء

يقوم العميل بتقديم وعد بشراء السلعة من ميسرة، وبناء على ذلك يقوم ميسرة بشراء وتملك السلعة. يشمل مستند الوعد بالشراء جل التفاصيل الخاصة بالسلعة قيد البيع التي وردت في عرض الأسعار بالإضافة إلى السعر (المكون من التكلفة زائداً هامش الربح)، كيفية دفع الثمن، مدة الدفع، هامش الجدية، وأي ملاحظات أخرى ضرورية.

3- إتفاقية بيع وشراء/ أمر الدفع المحلي

يقوم ميسرة بشراء السلعة من البائع عبر إيجاب وقبول بالبيع، ويقوم بدفع ثمن السلعة إلى البائع، وله أن يشترط كل الخيارات لحفظ حقوقه، ويجوز أن يتم ذلك عن طريق أمر شراء محلي أو مستند شراء وبيع وخلافهما من الطرق الشرعية المعروفة.

4- توقيع عقد المرابحة

يقوم البنك بتوقيع عقد المرابحة مع العميل، ويشمل عقد المرابحة جل التفاصيل الخاصة بالسلعة قيد البيع التي وردت في عرض الأسعار بالإضافة إلى السعر (المكون من التكلفة زائداً هامش الربح)، كيفية دفع الثمن، مدة الدفع، هامش الجدية وأي ملاحظات أخرى ضرورية. يلي ذلك تسليم السلعة موضوع المرابحة للعميل وأخذ إشعار منه بالقبض.



5- إتفاق مرابحة رئيس

في حالة رغبة العميل في شراء سلع أو بضائع على مراحل، يوقع العميل مع ميسرة اتفاق مرابحة رئيس يحدد بموجبه الإطار العام وسقف التمويل الذي يستطيع العميل بموجبه شراء سلع مختلفة على فترات متفاوتة، حيث يقوم في كل مرة بالطلب من البنك شراء سلعة معينة بإتباع الخطوات والآلية الواردة أعلاه.

ثالثاً: ملاحظات وتنبهات:

- يجب الإلتزام الكامل في منتج المرابحة بالترتيب التسلسلي الوارد لتتبع المراحل المتتالية لمنظومة منتج المرابحة للأمر بالشراء، لتجنب المخالفات الشرعية.
- لا يجوز شراء السلعة من العميل بثمن عاجل ويبيعها له مرة أخرى بثمن مؤجل لأنها من العينة المحرمة.
- شراء ميسرة للسلعة ودفع ثمنها يكون مباشرة للطرف الثالث وهو بائع السلعة لميسرة. أما الحالات الخاصة التي يتطلب أن يكون فيها العميل وكيلاً لميسرة في دفع الثمن أو التملك أو القبض نيابة عن ميسرة فيطلب فيها ميسرة موافقة خاصة من مدير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي لميسرة بعد توضيح الأسباب والمبررات لتعيين العميل وكيلاً لميسرة.
- ويشترط في المرابحة أن يكون الثمن المكون من التكلفة مضافاً إليه هامش الربح متفقاً عليه بين الطرفين عند الدخول في عقد المرابحة.
- يجوز تقديم هذا المنتج للأفراد والشركات.

رابعاً: الفتوى الشرعية:

نحن الموقعين أدناه رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، بعد الإطلاع على التكييف الشرعي والعقود والمستندات ذات الصلة نرى بأن منتج المرابحة للأمر بالشراء متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وعلى هذا الأساس تم إجازة المنتج.

والله تعالى أجل وأعلم وهو الموفق والمستعان،،،

فضيلة الشيخ الدكتور سالم بن علي الذهب، رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ أحمد بن عوض الحسان، عضوا

فضيلة الشيخ الدكتور عبدالله بن مبارك العبري، عضوا

فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن علي اللواتي، عضوا

فضيلة الشيخ الدكتور محمد أمين قطان، عضوا

